

ثقافة المواطنة بين مفهومي التربية والمشاركة Culture of citizenship between the concept of education and participation

د. بومقورة نعيم

جامعة عبد الرحمان ميرة (الجزائر)

naim.boumegoura@univ-bejaia.dz

ملخص:	معلومات المقال
إن فكرة المواطنة وليدة تطورات تاريخية، حيث تعلق بجمع مناحي الحياة المجتمعية على رأسها الشق السياسي، هذا الأخير ساهم كثيرا في قولبتها وفقا للمسار التاريخي للدولة بمختلف أشكالها، وإذا كانت الدولة الوطنية هي مهد انبثاق هذا المفهوم وتغلغله في أغلب المجتمعات، فإن محتواها و مضمونها تشكل وفقا للسياق الخاص بتطور كل دولة. إلا أن انفتاح العالم اليوم و انحسار مفهوم الدولة الوطنية قد أثر على مفهوم المواطنة كلية حيث توسعت من النظرة الخصوصية القطرية إلى مفهوم عام يستنبط مكوناته من مفاهيم مترابطة ترابطا عضويا كحقوق الإنسان، المجتمع المدني، التربية، الإنسانية و غيرها من المفاهيم العامة التشاركية بين مختلف الفئات البشرية على المستوى العالمي. و عليه فإننا نعتقد من خلال هذه المقالة أن لمفهومي التربية و المشاركة دور كبير في تشكل و صياغة مفهوم المواطنة و المساهمة في تعميق ثقافتها بين مختلف الفئات المجتمعية داخل الدولة و خارجها.	تاريخ الارسال: 2021/05/19 تاريخ القبول: 2021/10/03 الكلمات المفتاحية: ✓ المواطنة ✓ التربية و المشاركة ✓ حقوق الإنسان و الديمقراطية.
Abstract :	Article info
The idea of citizenship is the result of a historical process. It is essentially linked to the political aspect. The latter is the determinant of its forms and its models. Although the concept of the nation-state has declined, citizenship has taken on new meanings. We will try to present the different components of citizenship and the role of education and sharing in the emergence of this concept and its practices.	Received :19/05/2021 Accepted :03/10/2021 Keywords: ✓ Citizenship ✓ Education and sharing ✓ Human rights and democracy

❖ **مقدمة:** يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم التي تحظى باهتمام متزايد لدى مختلف المجتمعات و باختلاف الفئات الاجتماعية، هذا الاهتمام يرجع في أصله إلى التطلعات الفردية و الجماعية نحو حياة أفضل تتميز بالعيش الكريم و الرفاهية التامة للإنسان بغض النظر عن لونه أو عرقه أو جنسه أو دينه... الخ. كذلك يعود الفضل في بروزه على مختلف المستويات السياسية، الاجتماعية، الثقافية و غيرها إلى التكتلات المختلفة لما عرف فيما بعد بالمجتمع المدني وأيضاً إلى تبني المؤسسات الرسمية لهذه التطلعات في مختلف خطاباتها وممارساتها الرسمية وغير الرسمية. كما أن هذا المفهوم يتعزز يومياً بمضامين جديدة تتماشى والتغيرات الحادثة في المجتمعات خاصة في شقها السياسي. لما للمؤسسة السياسية الرسمية من قدرة على تجسيد هذه المضامين وتحقيقها ميدانياً بما يعود بالفائدة والنفع على جميع الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

إن أهم إشكال يواجه بناء مواطنة فاعلة هو الهدف المنشود المتعلق ببناء الإنسان الكوني المنفتح على الآخر والمتقبل لمسألة الاختلاف. إلا أن مسألة التشكل الثقافي بمعنى التعدد الثقافي تعد عقبة في سبيل تحقيق مواطنة فاعلة، خاصة وأن العديد من الجماعات يطالب بالمحافظة على هويته الخاصة المتميزة عن الآخر على مختلف الأصعدة. الأمر الذي يستدعي التساؤل عن كيفية تحديد الجوانب المشتركة التي يمكن أن نبني مواطنة فاعلة من خلالها تضمن العيش المشترك للجميع مهما تعددت الاختلافات والتوجهات أي مواطنة تضمن مشاركة الجميع في تحقيق الرفاهية داخل الفضاء المشترك.

إن بناء مفهوم المواطنة بشكل يضمن الحضور المتميز لأفراد المجتمع و بناءه المختلفة و مشاركتهم في بناء الفرد المواطن من جهة وضمان العيش في رفاهية لمختلف الفئات الاجتماعية وتحقيق تنمية مستدامة مبنية على المشاركة والتشارك في ظل مواطنة فاعلة بجميع تشكيلات المجتمع مدنية وحكومية يبقى أحد أهم الأهداف التي تسعى أغلب الدول والمنظمات المدنية الوطنية و الدولية إلى تجسيدها ميدانياً.

هذا الهدف لا يمكن له الانتشار والتجسيد الميداني إن لم تكن هناك استراتيجيات واضحة أو توضع له ميكانيزمات تساهم في تحقيقه وترسيخه لدى الأفراد والجماعات بمختلف مشاربها وتوجهاتها. ولعل على رأس هذه الميكانيزمات نجد التعليم والتربية باعتبارها آلية أساسية في عملية التنشئة الاجتماعية. حيث تعد اللبنة الرئيسة في بناء الإنسان المواطن الذي يعمل على ممارسة حقوقه وأداء واجباته في ظل التكافل والتعايش السليم مع جميع الأفراد والجماعات والمؤسسات التي تشكل المجتمع الذي يعيش فيه كما تمكنه من التأقلم مع مختلف الظروف التي يتواجد فيها من خلال المشاركة و التشارك مع الآخر الذي لا يحمل نفس الأسس الثقافية والاجتماعية التي تعد الخلفية الرئيسة لسلوكه. وعليه فإن التعليم و التربية يمثلان أهم لبنة في بناء مواطنة مسؤولة ومواطنة مستدامة تمكن الإنسان من التأقلم والتوافق مع مختلف الوضعيات التي يحياها.

يمكننا القول من البداية أن المواطنة ليست قالباً جاهزاً وإنما هي نتاج عملية تاريخية متميزة بالديمومة والحركية كما تتميز بالحصول والاكتمال والتفاعل المستمر مع المتغيرات والمستجدات الطارئة مما يمكن المواطنين من التكيف مع هذه الظروف والتعامل معها بنوع من الاحترافية والموضوعية.

وعليه سنحاول في هذا المقال التعرض لمفهوم المواطنة محاولين ربطه بمفهوم التربية كآلية لضمان تحقيق وتجسيد مضمونها ميدانياً وذلك من خلال عملية التعليم التي تعد الركيزة الأولى في نقل وترسيخ معنى المواطنة وقيمها.

❖ **مفهوم المواطنة:** إن كلمة المواطنة مستعملة من قبل عديد الفئات الاجتماعية الأمر الذي عقد من تحديد كنهها وجوهرها. ولذلك فإننا سنحاول تقديم مضمون يكشف النقاب عن فحواها بالمفهوم الواسع الذي يستغرق مختلف المضامين. فالمواطنة كلمة تجد معناها في الأصل اليوناني « Civis » وكذلك "civitas" والتي تعني الحالة المدنية أو التي يكون عليها الفرد في المدينة (الدولة حالياً) والتي تمكنه من إحراز وضعية اجتماعية معينة تكون مرتبطة بحقوقه السياسية، بمعنى أن المواطن الحقيقي هو الذي ينخرط في الالتزام بالمقاصد والقواعد المنظمة للحياة في المدينة، كما أنه يشارك في الحياة العامة سياسياً (Le pors, 2011, p.3) لكن هذا المفهوم الأولي تطور بتطور شكل الدولة والحقوق والواجبات المرتبطة بها سياسياً وحقوقياً. كما أن تقدم العلوم وتخصصها جعل من هذا المفهوم متعدد المضامين، فالعلوم السياسية مثلاً ترى أن المواطنة تركز على النضال من أجل تحصيل مختلف أنواع الحقوق خاصة الحقوق المدنية والسياسية، في حين يركز علم الاجتماع على مسألة الهوية التي ترتبط بالتغيرات الاجتماعية. ولذلك يمكننا اعتبار المواطنة ليس مفهوم فحسب بل هو مجموعة من العمليات الممارساتية الديناميكية والمتغيرة باستمرار.

سنبدأ أولاً بالتعريف الذي قدمه Marshall للمواطنة، حيث قال أن المواطنة هي: المركز الذي يمنح كاملاً لأعضاء المجتمع، و كل الذين يتمتعون بهذا المركز يصبحون متساوين في الحقوق والواجبات التي يمنحها هذا المركز (أورد في: Dushastel, 2003). هذا التعريف يتضمن جميع العناصر الأساسية لفهم ديناميكية المواطنة في مجتمع معين، فهي تعبر عن هوية اجتماعية بما يتضمنه من انتماء لجماعة معينة أو وطن محدد جغرافياً وتاريخياً، و عن مركز قانوني بما يشمل من حقوق وواجبات تجاه الجماعة والوطن، وعن دور اجتماعي بما يعنيه من عيش مشترك وعن جانب أخلاقي فيما يتعلق بمسألة المساواة والعدالة.

كما يذهب عالم الاجتماع Dominique Schnapper إلى أن المواطنة "ليست جوهرًا نهائيًا محددًا وإلى الأبد، والتي من الضروري الحفاظ عليها ونقلها". إنها "يوتوبيا خلاقة"، تقوم على فكرة المساواة بين جميع المواطنين كمواطنين، أي كانت اختلافاتهم، وأوجه التمايز التي تفصل بينهم (أورد في: Allemand ،

(2000). هنا المواطنة تتعلق بمسألة العيش المشترك و ما يتطلبه من مجهودات فدرية وجماعية ومؤسسية في سبيل تحقيقه، أي أنها تعود بنا إلى مفهوم العقد الاجتماعي الذي يتم بين الأفراد و الجماعات و مؤسسات الدولة والذي يسمح بسير الحياة بشكل سليم وآمن للجميع وبدون تفرقة أو استبعاد مهما كان شكله.

يرى (Lenoir, Xypas et Jamet (2006,p.186 أنه يمكننا القول أن المواطنة هي مجموعة من المبادئ والممارسات الضامنة للعيش المشترك داخل الفضاء العام الواحد مع الحفاظ على طابع الخصوصية لكل مكونات المجتمع، هذا الأمر لا يدل على ازدواجية في التعامل وإنما يدل على المساواة و ضمان حق الاختلاف. إن هذا الوضع يُمكننا من حصر مفهوم المواطنة -بالرغم من توسع مضمونه و تشعب أبعاده- حول معنى جوهري يتعلق بثلاث خصائص أساسية هي على التوالي (Lenoir, 2006, p. 186):

- أ. المواطنة هي مكانة تمنح لفرد من أجل تحقيق انتمائه لجماعة سياسية.
- ب. هذه المكانة تمكنه من التمتع بمجموعة من الحقوق والواجبات مع المساواة الكاملة في تحصيلها وأدائها.
- ج. الإحساس بالانتماء لهذه الجماعة الذي يضعه في علاقة تضامنية ويوضح علاقته مع نفسه، مع الجماعة ومع الآخرين غير المنتمين لنفس الجماعة السياسية.

وعلى العموم فإن المواطنة ترتبط بكل المستجدات التي تحدث في المجتمعات داخليا و خارجيا، بمعنى أن هذا المفهوم يبقى مفهوما متطورا بحسب تطور الأفراد و المجتمعات بتبنيه لكل المستجدات التي تعنى بحياة الإنسان الخاصة و العامة. أي أن مضمون هذا المفهوم في تشكل مستمر وفقا للمتغيرات الحادثة على المستويات الداخلية و الخارجية، الفردية و المجتمعية، حيث أن المنحى يسير اليوم نحو سيادة مبدأ الكونية مع المحافظة على الخصوصية و ضمان احترامها.

❖ الإشكالات التي يطرحها هذا المفهوم: تطرح المواطنة بمفهومها العام العديد من الإشكالات

التي تستدعي التطرق لها بشكل كلي ومعمق للتداخل الموجود فيما بينها، وعدم إمكانية الفصل الحقيقي بينها فعلى سبيل المثال نجد مسألة المشاركة السياسية التي أصبحت اليوم أكبر هاجس يواجه الطبقة السياسية في أي دولة تسعى لإعطاء الطابع الشرعي والقانوني والديمقراطي على مؤسساتها الرسمية. كذلك المشكلات الخاصة بمختلف الفئات الاجتماعية مثل الشباب، المرأة، الأطفال، المهاجرين وغيرها والتي تستدعي الاستجابة لها وفقا للحاجيات الحقيقية لهذه الفئات وليس مجرد التكفل الشكلي بها. إلا أن أهم إشكالية تتعلق بهذا المفهوم فهي مسألة الفضاء العام، حيث أن الفصل بين الفضاء العام والفضاء الخاص من المشاكل التي تترك موضوع المواطنة لارتباطه بمجموعة التمثلات الاجتماعية

الخاصة بكل مجتمع أو بكل فئة اجتماعية، هذه التمثيلات هي المحدد الأصيل لمحتوى المواطنة ولمختلف الممارسات التي ينتهجها الأفراد كممارسة فردية أو جماعية. ولذلك فإن المواطنة تتضمن قدرة الأفراد على ولوج الفضاء العام والتعبير فيه ومن خلاله على تطلعاتهم للعيش المشترك و بالتالي للعيش في أطر قانونية تضمن تحصيل مختلف الحقوق و ممارستها في إطار من المساواة والأمان.

تطرح المواطنة أيضا إشكالية الهوية بمختلف مكوناتها فهي لا تعني فقط الهوية الوطنية بل تتجاوزها إلى مستويات جزئية قد تكون عائقا أمام تحقيق مواطنة فاعلة، ولذلك وجب الاهتمام بالمضامين الهوياتية الداخلية ومحاولة التوفيق بينها واستغراقها بما يضمن تحقيق الوحدة الوطنية وتكوين هوية موحدة بين مختلف الفئات المشكلة للدولة الواحدة. وفي مقابل هذه الوضعية ومن خلال تبني المواطنة لمفهوم الإنسان الكوني الذي لا يمكن اختزاله في المكون البيولوجي أو الديني أو اللغوي أو العرقي أو أي أمر آخر يؤدي إلى التفرقة بين الإنسان في الزمان و المكان، هذا الأمر صعب التحقيق خاصة في شقه العملي، أدى إلى تركيز مفهوم المواطنة اليوم على الشق القانوني وبالتالي اعتمادها على مفهوم الإنسان القانوني أو الحقوقي، بمعنى المساواة التامة أمام القانون بغض النظر عن ميكانيزمات التفرقة المبنية على اللغة أو العرق أو الدين أو التوجه السياسي أو غيرها من الأدوات المعتمدة لممارسة الإقصاء والاستبعاد.

نخلص من هذا إلى أن التنوع و التمايز الحادث في المجتمعات خاصة في شقه الثقافي هو العامل الرئيس في وجود هذا الاختلاف في تحديد محتوى ومعنى المواطنة الأمر الذي يؤدي بنا كدارسين إلى توسيع هذا المفهوم و عدم حصره أو اختزاله في رؤية واحدة. ولذلك فإننا نعتبر العامل السياسي هو الحد الفاصل لتحديد محتوى المواطنة على أساس أن الطبقة السياسية الحاكمة هي واضعة القانون و بالتالي فهي التي تحدد مكونات الإنسان القانوني الذي يحيا في حدود وطن معين، و بالتالي يمارس مواطنته وفقا للأسس القانونية التي يضعها أو يسنها نظامه السياسي. ويعد الارتباط هنا ارتباطا عضويا بين السياسي والحقوقي وبالتالي بين السياسي والمواطنة، بمعنى أن الجانب السياسي للمواطنة يسبق الجوانب المدنية والاجتماعية على اعتبار أن الوصول إلى مواطنة سياسية يأتي من خلال الاعتراف بالتعددية السياسية وبالتالي بالاختلاف في الرأي وفي وجهات النظر، بمعنى التعدد في الرؤى ومحاولة تجسيدها بالنضال السياسي وليس بالعنف أو التعدي على حق الغير بجميع مضامينه.

يرى شابر وباشوليه (2016) أنه وإذا كان المفهوم القانوني والسياسي هو المهيمن في تحديد محتوى المواطنة ومبناها، فإن الاستعمالات العديدة لمفاهيم المواطنة، التمثيلات، الحقوق، المساواة والاختلاف تبقى مجرد مفاهيم عامة مبهمة إن لم توضع موضع الممارسة وذلك بالتبني السياسي لها من خلال النضال والنشاط المستمر.

إن التبني السياسي لهذه المضامين يطرح إشكالات أخرى تتعلق بالسلطة وآليات ممارستها، موضوع الديمقراطية و مسألة التعددية ، الأمر الذي يحيل من جديد على مسألة نظام الحكم و شكله وبالتالي فإن هذه العلاقة الشبكية تثير الكثير من القضايا التي لا يمكن تجاوزها كلية، وإنما من المنطقي التعامل معها وفقا للإستراتيجيات المتوافقة معها.

وعليه يمكننا اعتبار الاستعمالات المتعددة لهذا المفهوم مرتبطة بخمس عوامل أساسية يمكن حصرها في الأتي":

- ✓ خاصية التعدد الثقافي و العرقي للمجتمعات في عديد الدول.
- ✓ مشكلة شكل الدولة و الجوانب المالية المخصصة للشق الاجتماعي.
- ✓ مشكلة التكوين و تغيرات سوق العمل خاصة بالنسبة للمهاجرين مع تصاعد التوجهات المنادية بالوطنية و استبعاد الأجانب.
- ✓ هجر الصورة التقليدية للمواطن و تعدد الأشكال اللاحضارية و غير المنضبطة.
- ✓ تبني النموذج الغربي للديمقراطية و للتعددية الأمر الذي أدى إلى إطلاق القدرات المدنية للمجتمع المدني، الأمر الذي فعل المسائل الثقافية و الدينية (Manriquez, 2010, pp. 8-9).

يقول (Manriquez 2010,p.14) أنه من خلال هذه الاستعمالات يمكننا تقسيم المواطنة إلى ثلاثة أقسام وهي على التوالي:

- ✓ **المواطنة المدنية:** وهي المواطنة المرتبطة بالحقوق المحددة للحرية الفردية، الحرية الشخصية، حرية التعبير، حرية المعتقد، حرية التملك و حرية التعاقد.
- ✓ **المواطنة السياسية:** وهي المواطنة التي تسمح للفرد بالمشاركة في الحياة السياسية والتمثيل السياسي.
- ✓ **المواطنة الاجتماعية:** وهي المواطنة المتعلقة بمجموع الحقوق التي تمكن الفرد من الحياة الكريمة في المجتمع منها الحق في السكن، العمل، التعليم و الصحة.

يرى مينش (2009) أن إن الاخذ بهذا الفهم التعددي للمواطنة يسمح بتشكيل واعي منفتح على الآخر يساهم في تحقيق الاندماج الاجتماعي (مينش، 2009) ويعزز من ثقافة الاختلاف. كما يحد من ظواهر الاقصاء والعنف التي تؤدي إلى الانعزال والتفوق على الذات و بالتالي التخندق حول مفاهيم جزئية يتم محاكمة الآخر انطلاقا من فهم محدود و مختزل لمفهوم المواطنة.

❖ **التربية و المواطنة:** إن السياق الذي تحياه المجتمعات والدول هو المحدد الرئيس لما قد يتضمنه مفهوم المواطنة، خاصة مع تصاعد الموجات المنادية بالخصوصية الثقافية والدينية و اللغوية لاسيما في ظل التغيرات والتحولات التي مست مختلف المجتمعات وعلى مختلف الأصعدة، الأمر الذي يحتم الانتباه لموضوع المواطنة ولأهمية التربية كميكانيزم رئيس في عملية الاندماج الاجتماعي في الوطن الأم وخارجه. كما أن عديد الرهانات التي تواجه الدولة في خضم عالم منفتح و متغير و في خضم الصراعات الموجودة والمتزايدة بين مختلف النماذج والقوالب المجتمعية والتي تحيل بدورها إلى مواضيع أعمق تتعلق بنوع المشروع المتبنى والهدف الذي نسعى إليه من خلال عملية التربية والتعليم، هل نريد بناء المواطن الفاعل والمتفاعل مع محيطه، أم نختصر هذا البناء في نقل المعارف فقط. ولذلك فإن للمشروع المجتمعي تأثير كبير على صياغة الأهداف وتحديد الإمكانيات لتنفيذها.

فبناء المواطن يعتمد في الأساس على بناء روح المواطنة، والعمل على تنميتها وتعميمها الأمر الذي يستدعي التدخل المباشر للدولة من خلال القيام بعملية التربية التي تعد الإستراتيجية الرئيسة والميكانيزم الأساس في سبيل تحقيقها. تدخل الدولة هنا يأتي من منطلق مسؤوليتها السياسية والاجتماعية المتعلقة بتسيير الشأن العام، فهي الضامن الأول للعيش المشترك، حيث تسلك جميع السبل المشروعة لتحقيق ذلك وعلى رأس هذه السبل التربية كأداة لتنشئة اجتماعية فاعلة.

إن تبني تدريس المواطنة في العديد من البرامج التعليمية يستدعي تدريس التاريخ بمختلف مضامينه المتعلقة بحقوق الإنسان، التاريخ الوطني، المؤسسات الحكومية باختلاف تشكيلاتها، الحياة السياسية والبناء الديمقراطي في الدول بهدف تكوين التلميذ المواطن. بمعنى تنشئة الفرد في سن مبكرة على رؤية واضحة وعامة تتعلق بخصوصيته كفرد في جماعة أو حيز جغرافي معين وبشموليته كإنسان كوني يشترك مع غيره في عديد الخصائص التي تميزه كإنسان وليس كفرد.

إن تدخل الدولة هنا يكون من خلال توفير البنى الأساسية التي تساهم في بتحقيق المواطنة الفاعلة وهذا يتأتى بفسح المجال أمام الهيئة التعليمية التي تساهم بشكل كبير في عملية التكوين للمواطنين وبالتالي تشكيلهم وفقا للمبادئ والأهداف المسطرة وبالتالي يصبح المعلم أو الأستاذ أهم قوة موجهة لنقل ونشر قيم المواطنة بين الأفراد والجماعات.

إلا أن هذا التدخل يفتح المجال أمام العديد من التساؤلات التي تتعلق أساسا بتحديد الهدف من التربية والعملية التعليمية ككل، هل هو خلق المواطن الصالح؟ وما هو مضمون كلمة "صالح"؟ هل هو تحقيق اندماج الأفراد داخل المجتمع بما يسمح بتحقيق نوع من الانسجام والتماسك والاستقرار؟ هل الهدف يتعلق بتنشئة اجتماعية صرفة أم يتعداها إلى تنشئة سياسية؟ هل المقصود منها ترسيخ الوجود أم التعاون بين مختلف الفئات الاجتماعية الوطنية و غير الوطنية؟

إن عملية بناء فرد واعي بذاته، بهويته و بيئته تستدعي التطرق لعدد المواضيع التي تعمل على تشكيله في صفة المواطن الفاعل. ولعله من نافلة القول أن هذه المواضيع تشمل موضوع حقوق الإنسان بمختلف مضامينها والمبادئ الأساسية المكونة لها، موضوع الديمقراطية وما يتضمنه من تنوع في الرأي ومن حرية التعبير ومن منظومة حكم، والتي تعد النموذج الذي يتبناه الأفراد وكذلك الجماعات من أجل ضمان العيش المشترك فيما بينها وفقا لمنظومة سياسية و اجتماعية متعاونة.

ترتكز التربية أساسا على مجموعة من المبادئ الواسعة التي تشارك من الناحية الفلسفية والأخلاقية. مما نتج عنها مجموعة من المفاهيم التي تحمل دلالات قوية في المجتمع على رأسها الديمقراطية، الجدارة، النخبوية، التنوع في التكوين والتوجيه وغيرها من المفاهيم المترابطة شكلا ومضمونا.

ويمكننا اختزال المبادئ الأساسية للتربية والتعليم في النقاط التالية: المساواة، المجانية ، الديمقراطية، الإلزامية، التراتبية في المستوى والشهادات المحصلة. ويمكن أن نضيف لها المواطنة التي تسعى إلى تعليم التلميذ أو المتماجد بأنه مواطن يتمتع بمركز قانوني يضم مجموعة من الحقوق والواجبات تتعلق باندماجه في المجتمع، فالمؤسسة المدرسية أو التعليمية تقوم بتحضير المتماجد خاصة في الإكماليات والثانويات ليصبح فاعلا اجتماعيا من خلال انخراطه في المحيط الاجتماعي و تحمله لجميع المسؤوليات الناتجة عن هذا الانخراط(Boulanger, Curveiller, Janin et Martinetti, 2000,p.125).

يرى (Lenoir, Xypas et Jamet (2006,pp.178-179) إن المدرسة اليوم تسعى إلى تحقيق أهداف جديدة في مضمونها تتعلق أساس بنواحي قيمية تتحى بالمتماجد إلى التفاعل الإيجابي مع محيطه الاجتماعي بمختلف مكوناته و يمكننا إجمالها في الآتي:

1. مبدأ الإنسان بمعنى معاملته بكل احترام بدون استبعاده المبني على جوانب لا إنسانية.
2. مبدأ الديمقراطية بمعنى أن له الحق في المشاركة في إدارة و تسيير الشأن العام.
3. مبدأ المشاركة بمعنى له الحق في الحصول على مكانة وفقا لإمكاناته و قدراته من غير انتقاص أو سيطرة.
4. مبدأ المسؤولية بمعنى أن يكون الفرد مسؤولا عن كل فعل يصدر عنه.
5. مبدأ التضامن وهو ما يعرف بالتضامن العضوي أي أن يؤدي الفرد دوره وفقا لحاجياته الفردية ووفقا للحاجيات الجماعية.
6. مبدأ التعاون وهو مبني على مساعدة الغير بدون من ولا أذى.
7. مبدأ الروح النقدية بمعنى المساهمة في تحصيل الحقوق العامة حتى وإن تم التعدي عليها قانونا.

ما نود تأكيده هنا هو أن المدرسة ليست هي المكان الوحيد لغرس المواطنة وترسيخها بل هناك العديد من المؤسسات المساعدة والمنافسة لها في نفس الوقت، كالأُسرة والشارع والمسجد والمكتبة وقاعة

الرياضة، الأمر الذي يحتم الأخذ بعين الاعتبار مخرجات هذه المؤسسات ومدى تأثيرها على مشروع المجتمع الذي تتبناه الدولة وتسعى إلى تحقيقه.

إن التربية اليوم بالمفهوم المتبنى من قبل الدولة و بالإصلاحات المعتمدة تسعى إلى تكوين المواطن الذي يمكنه التأقلم والتوافق مع جميع الوضعيات التي يكون فيها. إن السعي إلى تحقيق الجودة الشاملة من خلال تنمية كفايات الأفراد بداية من المدرسة و انتهاء بالجامعة من خلال تنمية قدراتهم الفردية و تحقيق استقلاليتهم.

إن هذا التوجه للدولة الجزائرية عموما هو توجه يتماشى والتغيرات الحادثة على المستوى الدولي مع محاولة المحافظة على الخصوصية الداخلية على اختلاف مشاربها وتشعباتها. يبقى الجامع الوحيد للأفراد هو مسألة المواطنة التي تسمح بالعيش الآمن داخليا و خارجيا.

إن مفهوم التربية المعتمدة على المقاربة بالكفايات تقوم بتكوين الفرد القادر على مشاركة الغير أسلوب حياته والتعايش مع قيم ومعتقدات الآخرين المختلفين عنه لغة وعرقا ودينا ونوعا ورأيا سياسيا، الأمر الذي يمكنه من تقديم نفسه ومكوناته بشكل مستدام مما يسمح بترسيخ هذه الممارسات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات.

❖ **التربية و المشاركة:** تتدرج كل من التربية والمشاركة ضمن الاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق التطور والتغير المجتمعي الآمن وذلك من خلال تملك أو غرس مجموعة من القيم التي تساهم في الوصول إلى هذا الهدف. إلا أن هذا الأخير يتطلب وجود مناخ وظيفي يساهم في اندماج الأفراد والجماعات وقبول مشاركتهم لهذه القيم التي تمثل الحد الأدنى من التوافق. يبقى أن مضمونها وكيفية ممارستها هو الذي يحدث الفارق بين مختلف التشكيلات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة أو ما بين الدول.

إن التربية بالمشاركة تقوم اليوم على مفهومين رئيسيين هما التكامل والإدماج (intégration et inclusion) للذان يمثلان آلية متقدمة لتحقيق الإصلاحات التربوية في عديد الدول (Chauvière et plaisance, 2008).

كما أن التعليم هنا هو تعليم منفتح على جميع مكونات المجتمع وحتى على الاختلافات الموجودة على المستوى الدولي، مما يحقق نوع من العيش المشترك. إن المشاركة هنا تتم على مستويين، مشاركة القيم العامة المتعلقة بالإنسان ككل مثل الحرية والمساواة والعدالة ومشاركة القيم الخاصة التي تحقق الاختلاف بين مختلف الفئات الاجتماعية والتي من خلالها يتم انحسار العنف والاستبعاد والتي تتغذى على الخصوصية كمنطلق لها.

إن التركيز على مفاهيم الاندماج والتكامل والتماسك إنما هو استجابة عملية لما سيكون عليه عالم الغد الذي يحاول أن يلغي جميع الفوارق بين البشر وفقا لرؤية الإنسان الكوني التي تؤسس لفلسفة الانفتاح والتي يتم تجسيدها عمليا من خلال التركيز على تكوين فاعلين اجتماعيين، بمعنى مواطنين لديهم القدرة على العيش المشترك ولديهم القدرة على الاندماج السريع والايجابي داخل أي مجتمع. فالمشاركة هنا لا تأخذ الطابع السياسي المحض وإنما تتجاوزه إلى المشاركة العامة خاصة في شقها القيمي والثقافي، بما تتضمنه من تعريف للخصوصية الفردية والجماعية وبما تفرضه من احترام لخصوصية الآخر و اختلافه.

❖ **خاتمة:** إن مفهوم المواطنة اليوم في تطور دائم حيث انتقل من المفهوم الكلاسيكي المبني على الطاعة، التبعية والولاء إلى المواطنة الأداتية المبنية على التشارك والتداول. كما أن التربية تبقى أهم أداة لتحقيق مواطنة فاعلة وإيجابية من خلال مشاركة العامة والخاصة لمختلف مكونات وأسس المجتمع، كل ذلك في سبيل تحقيق العيش المشترك. فالتربية بالمشاركة تعتمد على التداخل بين عديد الفضاءات، الفضاء الخاص المتعلق بالفرد، الفضاء الخاص بالجماعة، الفضاء الخاص بالمجتمع والفضاء العام المتعلق بالإنسان ككل أين يتم تقبل الآخر بغض النظر عن أصوله العرقية ، الدينية ، اللغوية...إلخ. بمعنى أن المشاركة هنا هي مشاركة قيمية وأخلاقية وليست فقط مشاركة مادية، وحتى يكون بمقدور عملية التربية تحقيق هذا المسعى فإنها تركز على إعادة صياغة التمثيلات الاجتماعية التي تحمل عديد الرواسب الثقافية الدافعة إلى الاختلاف وإلى عدم تقبل الآخر الذي ينشأ في بيئة رافضة لخصوصيته، كما لا يمكنه الانتقال إلى بيئة أخرى تمارس استبعاده. فعملية التربية هنا تتجاوز الجوانب الحقوقية والقانونية إلى مجالات ثقافية واجتماعية ذات مضامين متنوعة، حيث أن التنوع هنا هو تنوع ثقافي وجمالي أكثر منه تنوع تمييزي واستبعادي.

إن التربية هنا لا تعمل فقط على إعادة إنتاج لما هو كائن وإنما تعمل على تهيئته وتوسيع مضمونه بحيث يشمل متغيرات أخرى تتجاوز الخصوصية الثقافية للفرد والجماعة. كما تساهم في ترسيخ مبدأ تقبل الآخر وتكفل العيش المشترك بين جميع مكونات المجتمع وبين جميع المجتمعات على اختلاف ثقافتها ومشاريعها المجتمعية، ولذلك يجب اعتماد إستراتيجية تربوية وتعليمية واضحة المعالم ومتجددة الطرائق والمضامين تعمل على تجديد وإعادة هيكلة المنظومة القيمية للفرد والمجتمع ككل، كما تساهم في ضمان الاستقرار والعيش المشترك بين الجميع. الأمر الذي يحقق مواطنة فاعلة من جهة، ومواطنة مستدامة من جهة أخرى.

❖ قائمة المراجع:

1. شنابر، دومينيك وباشوليه، كريستيان (2016). ما المواطنة. ترجمة سونيا محمود نجا، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
2. مينش، ريتشارد (2009). الأمة والمواطنة في عصر العولمة. ترجمة عباس عباس، سوريا: الهيئة السورية العامة للكتاب.
3. Allemand, S.(2000). qu'est ce que la citoyenneté. sciences humaines, Voir le lien :https://www.scienceshumaines.com/qu-est-ce-que-la-citoyenneté_fr_469.html
4. Boulanger, C., Curveiller,S.,Janin,E. , Martinetti,F. (2000). l'éducation à la citoyenneté. Paris: ellipses.
5. Chauvière,M., Plaisance,E. (2008). les conditions d'une culture partagée. Reliance,27, pp. 33-44.
6. Dushastel, J. (2003). la citoyenneté dans les sociétés contemporaines: nouvelles formes de médiation entre l'individu et le politique. Dans J.-M. Larouche, reconnaissance et citoyenneté: au carrefour de l'éthique et du politique, pp. 57-78, Québec: Presses de l'université du Québec.
7. Le Pors, A. (2011). La citoyenneté. Paris: Presses Universitaires de France.
8. Lenoir, Y., Xypas,C.,Jamet,C. (2006). école et citoyenneté: un défi multiculturel. Paris: Armand Colin.
9. Manriquez, M-A-T. (2010). les écueils pour l'exercice de la citoyenneté électorale des jeunes des milieux pauvres au chili. belgique: Presses Universitaires de Louvain.